## الأرصاد تحذر من أمطار غزيرة وسيول في مناطق متفرقة من البلاد

**المركز الوطني للأرصاد الجوية يدعو السكان إلى توخي الحذر وتجنب الأودية والمناطق المنخفضة خلال الساعات الـ٤٨ المقبلة**

تقرير: سلمى الورداني

أصدر المركز الوطني للأرصاد الجوية، صباح اليوم الأحد، نشرة تحذيرية من احتمال هطول أمطار غزيرة ورياح قوية على مناطق متفرقة من البلاد خلال الساعات الـ٤٨ المقبلة، داعيا السكان إلى توخي الحذر وتجنب الأودية والمناطق المنخفضة. وأوضح المركز في بيان مقتضب أن المنخفض الجوي الحالي قد يتسبب في تجمعات مائية مفاجئة في عدد من الطرق الرئيسية والأحياء القديمة.

وقال المتحدث باسم المركز، العقيد المتقاعد في سلاح الجو فهد الزعبلاوي، في تصريح لـ«الراصد اليومي» إن الكميات المتوقعة قد تتجاوز في بعض المناطق ما سجل خلال أمطار عام 2019، مشيرا إلى أن الفرق الفنية في حالة استنفار كامل. وأضاف أن التحذير يشمل بشكل خاص المناطق القريبة من مجاري السيول والمنحدرات الجبلية، حيث يمكن أن تتحول المياه المتدفقة إلى خطر حقيقي على المارة والمركبات.

وأكد الزعبلاوي أن المركز تابع تطور الحالة الجوية منذ يوم الخميس، وأن النماذج الرقمية أظهرت تقاربا كبيرا في توقعاتها، ما دفع إلى رفع مستوى التحذير من «أصفر» إلى «برتقالي» في بعض المناطق. وشدد على أن هذا التغيير جاء بعد تحليل دقيق للبيانات الواردة من محطات الرصد الموزعة على طول الساحل والمرتفعات الداخلية.

من جهتها، أعلنت وزارة الداخلية عن تعليق الدراسة في المدارس والجامعات في المناطق المعنية يومي الاثنين والثلاثاء، على أن يتم تقييم الوضع مجددا صباح الثلاثاء. كما دعت الوزارة سائقي الشاحنات الثقيلة إلى تجنب السير في الطرق الجبلية خلال فترات الذروة، وإلى الالتزام بالتعليمات الصادرة عن غرف العمليات المحلية.

وفي مدينة وادي الحجارة، التي شهدت في عام 2019 أحد أكثر الفيضانات دموية في تاريخها الحديث، بدأت السلطات المحلية صباح اليوم تنظيف مجاري السيول وإزالة المخلفات التي قد تعيق تدفق المياه. وقال رئيس بلدية المدينة، المهندس كمال الدين رشيد عواد، إن فرقا من 120 عاملا و15 آلية ثقيلة انتشرت منذ الفجر، مؤكدا أن «الدروس المستفادة من الماضي لن تذهب سدى هذه المرة».

ويأتي هذا التحذير بعد أسبوع من موجة حر استثنائية سجلت خلالها درجات الحرارة أرقاما قياسية غير مسبوقة في شهر آذار، ما يزيد من احتمال أن تكون التربة الجافة أقل قدرة على امتصاص المياه، وبالتالي أكثر عرضة للانجراف السريع. ويحذر خبراء البيئة من أن هذا التناقض المناخي بين الحر الشديد والأمطار الغزيرة المفاجئة أصبح سمة متكررة في السنوات الأخيرة، ويتطلب استعدادات مختلفة عما اعتادت عليه الأجهزة المحلية.

وتدعو الجهات المختصة المواطنين إلى عدم الاتصال بالطوارئ إلا في حالات الضرورة القصوى، وإلى متابعة التحديثات الرسمية عبر القنوات المعتمدة فقط، محذرة من انتشار أخبار مضللة على وسائل التواصل الاجتماعي قد تثير الذعر بين السكان. ومن المقرر أن يعقد المركز مؤتمرا صحفيا آخر مساء الثلاثاء لتقييم الوضع واستخلاص الدروس الأولية من هذه الموجة.

## مجلس بلدية الينابيع يقر خطة لتوسعة طريق الشاطئ بعد جلسة استمرت 11 ساعة

**المشروع يثير انقساما واسعا بين السكان ويواجه اعتراضات من أصحاب المحال التجارية**

بقلم: رنا الشامي

بعد جلسة ماراثونية استمرت أكثر من 11 ساعة، صوت مجلس بلدية الينابيع مساء الثلاثاء بأغلبية 7 أصوات مقابل 4 على خطة لتوسعة طريق الشاطئ الممتد على طول الواجهة البحرية للمدينة. وتقضي الخطة بتحويل الطريق من مسار واحد في كل اتجاه إلى مسارين، إضافة إلى ممر مخصص للدراجات الهوائية وآخر للمشاة، على أن تبدأ الأعمال في مطلع شهر أيار المقبل وتستغرق نحو 18 شهرا. وقد حضر الجلسة أكثر من 600 شخص، امتلأت بهم القاعة الكبرى وامتد بعضهم إلى الممر الخارجي.

وقال رئيس البلدية المهندس عادل منصور الفرا في كلمته قبل التصويت إن المشروع «ليس ترفا ولا واجهة للصور، بل ضرورة لمدينة خنقتها الاختناقات المرورية كل صيف». وأشار إلى أن عدد المركبات التي تعبر الطريق في ساعة الذروة ارتفع من 1400 إلى 2700 خلال عشر سنوات، وأن الوقت الضائع في الزحام يكلف السكان والتجار خسائر تقدر بملايين الدنانير سنويا. وأضاف أن الخطة تتضمن إنشاء 3 مواقف جديدة للسيارات بسعة إجمالية تبلغ 450 مكانا، وتوفير حافلات صغيرة مجانية تربط بين نقاط الطريق.

في المقابل، عبر عشرات من أصحاب المحال التجارية والمطاعم عن مخاوفهم من أن يؤدي المشروع إلى خنق أعمالهم بدلا من إنعاشها، خصوصا أن أعمال الحفر ستقلص عدد المواقف المتاحة أمام المحال خلال فترة الإنشاء. وقالت ممثلة عن جمعية تجار الشاطئ، خلال مداخلتها، إن «الوعود بالتعويض لا تطعم أسرة في رمضان»، مطالبة بإعفاء المتضررين من رسوم الإشغال المؤقت للأرصفة. وردا على ذلك، أعلن نائب الرئيس أن البلدية ستخصص صندوقا بقيمة 2.5 مليون دينار لتعويض المحال التي تثبت خسارة تزيد على 30 في المئة.

وشهدت الجلسة مداخلات ساخنة من أعضاء المجلس أنفسهم، إذ انتقد العضو المعارض سامي البرقاوي ما وصفه بغياب دراسة مستقلة للأثر البيئي، مشيرا إلى أن أشجار الكينا القديمة التي ستقتلع تشكل حاجزا طبيعيا ضد الرياح الرملية. وطالب بتأجيل التصويت حتى إعداد تقرير بديل، وهو ما رفضه الأغلبية التي اعتبرت أن التأخير يعني تكبيد الخزينة فوائد إضافية على القرض المخصص للمشروع. وقد صوت لصالح الخطة أعضاء الكتلة الموالية للبلدية إضافة إلى عضوين مستقلين، بينما صوت ضدها ممثلو المعارضة وعضو واحد من الكتلة الموالية نفسها.

وتعهد الرئيس بأن تتضمن الخطة شروطا صارمة على المقاول المنفذ، من بينها غرامات يومية تبلغ 1500 دينار عن كل تأخير يتجاوز 20 يوما عن الموعد المحدد، وإلزامه بالعمل على مدار الساعة في المقاطع القريبة من المدارس والمستشفيات خلال ساعات الذروة. كما نص القرار على تشكيل لجنة متابعة تضم ممثلين عن السكان والتجار، تعقد اجتماعا شهريا لتقييم سير الأعمال. ومن المنتظر أن تطرح مناقصة الأشغال خلال الأسبوع الأول من نيسان، على أن يعلن الفائز قبل نهاية الشهر نفسه.

## مجلس بلدية الينابيع يقر توسعة طريق الشاطئ بعد جلسة ماراثونية

**المشروع يثير انقسام السكان ويواجه اعتراضات من أصحاب المحال التجارية**

بقلم: رنا الشامي

بعد جلسة ماراثونية استمرت أكثر من 11 ساعة، صوت مجلس بلدية الينابيع مساء الثلاثاء بأغلبية 7 أصوات مقابل 4 على خطة لتوسعة طريق الشاطئ الممتد على طول الواجهة البحرية للمدينة. وتقضي الخطة بتحويل الطريق من مسار واحد في كل اتجاه إلى مسارين، إضافة إلى ممر مخصص للدراجات الهوائية وآخر للمشاة، على أن تبدأ الأعمال في مطلع شهر أيار المقبل وتستغرق نحو 18 شهرا. وقد حضر الجلسة أكثر من 600 شخص، امتلأت بهم القاعة الكبرى وامتد بعضهم إلى الممر الخارجي.

وقال رئيس البلدية المهندس عادل منصور الفرا في كلمته قبل التصويت إن المشروع «ليس ترفا ولا واجهة للصور، بل ضرورة لمدينة خنقتها الاختناقات المرورية كل صيف». وأشار إلى أن عدد المركبات التي تعبر الطريق في ساعة الذروة ارتفع من 1400 إلى 2700 خلال عشر سنوات، وأن الوقت الضائع في الزحام يكلف السكان والتجار خسائر تقدر بملايين الدنانير سنويا. وأضاف أن الخطة تتضمن إنشاء 3 مواقف جديدة للسيارات بسعة إجمالية تبلغ 450 مكانا، وتوفير حافلات صغيرة مجانية تربط بين نقاط الطريق.

في المقابل، عبر عشرات من أصحاب المحال التجارية والمطاعم عن مخاوفهم من أن يؤدي المشروع إلى خنق أعمالهم بدلا من إنعاشها، خصوصا أن أعمال الحفر ستقلص عدد المواقف المتاحة أمام المحال خلال فترة الإنشاء. وقالت ممثلة عن جمعية تجار الشاطئ، خلال مداخلتها، إن «الوعود بالتعويض لا تطعم أسرة في رمضان»، مطالبة بإعفاء المتضررين من رسوم الإشغال المؤقت للأرصفة. وردا على ذلك، أعلن نائب الرئيس أن البلدية ستخصص صندوقا بقيمة 2.5 مليون دينار لتعويض المحال التي تثبت خسارة تزيد على 30 في المئة.

وشهدت الجلسة مداخلات ساخنة من أعضاء المجلس أنفسهم، إذ انتقد العضو المعارض سامي البرقاوي ما وصفه بغياب دراسة مستقلة للأثر البيئي، مشيرا إلى أن أشجار الكينا القديمة التي ستقتلع تشكل حاجزا طبيعيا ضد الرياح الرملية. وطالب بتأجيل التصويت حتى إعداد تقرير بديل، وهو ما رفضه الأغلبية التي اعتبرت أن التأخير يعني تكبيد الخزينة فوائد إضافية على القرض المخصص للمشروع. وقد صوت لصالح الخطة أعضاء الكتلة الموالية للبلدية إضافة إلى عضوين مستقلين، بينما صوت ضدها ممثلو المعارضة وعضو واحد من الكتلة الموالية نفسها.

وتعهد الرئيس بأن تتضمن الخطة شروطا صارمة على المقاول المنفذ، من بينها غرامات يومية تبلغ 1500 دينار عن كل تأخير يتجاوز 20 يوما عن الموعد المحدد، وإلزامه بالعمل على مدار الساعة في المقاطع القريبة من المدارس والمستشفيات خلال ساعات الذروة. كما نص القرار على تشكيل لجنة متابعة تضم ممثلين عن السكان والتجار، تعقد اجتماعا شهريا لتقييم سير الأعمال. ومن المنتظر أن تطرح مناقصة الأشغال خلال الأسبوع الأول من نيسان، على أن يعلن الفائز قبل نهاية الشهر نفسه.

## الأرصاد تحذر من أمطار غزيرة وسيول في مناطق متفرقة من البلاد

**المركز الوطني للأرصاد الجوية يدعو السكان إلى توخي الحذر وتجنب الأودية والمناطق المنخفضة خلال الساعات الـ٤٨ المقبلة**

تقرير: سلمى الورداني

أصدر المركز الوطني للأرصاد الجوية، صباح اليوم الأحد، نشرة تحذيرية من احتمال هطول أمطار غزيرة ورياح قوية على مناطق متفرقة من البلاد خلال الساعات الـ٤٨ المقبلة، داعيا السكان إلى توخي الحذر وتجنب الأودية والمناطق المنخفضة. وأوضح المركز في بيان مقتضب أن المنخفض الجوي الحالي قد يتسبب في تجمعات مائية مفاجئة في عدد من الطرق الرئيسية والأحياء القديمة.

وقال المتحدث باسم المركز، العقيد المتقاعد في سلاح الجو فهد الزعبلاوي، في تصريح لـ«الراصد اليومي» إن الكميات المتوقعة قد تتجاوز في بعض المناطق ما سجل خلال أمطار عام 2019، مشيرا إلى أن الفرق الفنية في حالة استنفار كامل. وأضاف أن التحذير يشمل بشكل خاص المناطق القريبة من مجاري السيول والمنحدرات الجبلية، حيث يمكن أن تتحول المياه المتدفقة إلى خطر حقيقي على المارة والمركبات.

وأكد الزعبلاوي أن المركز تابع تطور الحالة الجوية منذ يوم الخميس، وأن النماذج الرقمية أظهرت تقاربا كبيرا في توقعاتها، ما دفع إلى رفع مستوى التحذير من «أصفر» إلى «برتقالي» في بعض المناطق. وشدد على أن هذا التغيير جاء بعد تحليل دقيق للبيانات الواردة من محطات الرصد الموزعة على طول الساحل والمرتفعات الداخلية.

من جهتها، أعلنت وزارة الداخلية عن تعليق الدراسة في المدارس والجامعات في المناطق المعنية يومي الاثنين والثلاثاء، على أن يتم تقييم الوضع مجددا صباح الثلاثاء. كما دعت الوزارة سائقي الشاحنات الثقيلة إلى تجنب السير في الطرق الجبلية خلال فترات الذروة، وإلى الالتزام بالتعليمات الصادرة عن غرف العمليات المحلية.

وفي مدينة وادي الحجارة، التي شهدت في عام 2019 أحد أكثر الفيضانات دموية في تاريخها الحديث، بدأت السلطات المحلية صباح اليوم تنظيف مجاري السيول وإزالة المخلفات التي قد تعيق تدفق المياه. وقال رئيس بلدية المدينة، المهندس كمال الدين رشيد عواد، إن فرقا من 120 عاملا و15 آلية ثقيلة انتشرت منذ الفجر، مؤكدا أن «الدروس المستفادة من الماضي لن تذهب سدى هذه المرة».

ويأتي هذا التحذير بعد أسبوع من موجة حر استثنائية سجلت خلالها درجات الحرارة أرقاما قياسية غير مسبوقة في شهر آذار، ما يزيد من احتمال أن تكون التربة الجافة أقل قدرة على امتصاص المياه، وبالتالي أكثر عرضة للانجراف السريع. ويحذر خبراء البيئة من أن هذا التناقض المناخي بين الحر الشديد والأمطار الغزيرة المفاجئة أصبح سمة متكررة في السنوات الأخيرة، ويتطلب استعدادات مختلفة عما اعتادت عليه الأجهزة المحلية.

وتدعو الجهات المختصة المواطنين إلى عدم الاتصال بالطوارئ إلا في حالات الضرورة القصوى، وإلى متابعة التحديثات الرسمية عبر القنوات المعتمدة فقط، محذرة من انتشار أخبار مضللة على وسائل التواصل الاجتماعي قد تثير الذعر بين السكان. ومن المقرر أن يعقد المركز مؤتمرا صحفيا آخر مساء الثلاثاء لتقييم الوضع واستخلاص الدروس الأولية من هذه الموجة.

## مجلس بلدية الينابيع يقر خطة لتوسعة طريق الشاطئ بعد جلسة استمرت 11 ساعة

**المشروع يثير انقساما واسعا بين السكان ويواجه اعتراضات من أصحاب المحال التجارية**

بقلم: رنا الشامي

بعد جلسة ماراثونية استمرت أكثر من 11 ساعة، صوت مجلس بلدية الينابيع مساء الثلاثاء بأغلبية 7 أصوات مقابل 4 على خطة لتوسعة طريق الشاطئ الممتد على طول الواجهة البحرية للمدينة. وتقضي الخطة بتحويل الطريق من مسار واحد في كل اتجاه إلى مسارين، إضافة إلى ممر مخصص للدراجات الهوائية وآخر للمشاة، على أن تبدأ الأعمال في مطلع شهر أيار المقبل وتستغرق نحو 18 شهرا. وقد حضر الجلسة أكثر من 600 شخص، امتلأت بهم القاعة الكبرى وامتد بعضهم إلى الممر الخارجي.

وقال رئيس البلدية المهندس عادل منصور الفرا في كلمته قبل التصويت إن المشروع «ليس ترفا ولا واجهة للصور، بل ضرورة لمدينة خنقتها الاختناقات المرورية كل صيف». وأشار إلى أن عدد المركبات التي تعبر الطريق في ساعة الذروة ارتفع من 1400 إلى 2700 خلال عشر سنوات، وأن الوقت الضائع في الزحام يكلف السكان والتجار خسائر تقدر بملايين الدنانير سنويا. وأضاف أن الخطة تتضمن إنشاء 3 مواقف جديدة للسيارات بسعة إجمالية تبلغ 450 مكانا، وتوفير حافلات صغيرة مجانية تربط بين نقاط الطريق.

في المقابل، عبر عشرات من أصحاب المحال التجارية والمطاعم عن مخاوفهم من أن يؤدي المشروع إلى خنق أعمالهم بدلا من إنعاشها، خصوصا أن أعمال الحفر ستقلص عدد المواقف المتاحة أمام المحال خلال فترة الإنشاء. وقالت ممثلة عن جمعية تجار الشاطئ، خلال مداخلتها، إن «الوعود بالتعويض لا تطعم أسرة في رمضان»، مطالبة بإعفاء المتضررين من رسوم الإشغال المؤقت للأرصفة. وردا على ذلك، أعلن نائب الرئيس أن البلدية ستخصص صندوقا بقيمة 2.5 مليون دينار لتعويض المحال التي تثبت خسارة تزيد على 30 في المئة.

وشهدت الجلسة مداخلات ساخنة من أعضاء المجلس أنفسهم، إذ انتقد العضو المعارض سامي البرقاوي ما وصفه بغياب دراسة مستقلة للأثر البيئي، مشيرا إلى أن أشجار الكينا القديمة التي ستقتلع تشكل حاجزا طبيعيا ضد الرياح الرملية. وطالب بتأجيل التصويت حتى إعداد تقرير بديل، وهو ما رفضه الأغلبية التي اعتبرت أن التأخير يعني تكبيد الخزينة فوائد إضافية على القرض المخصص للمشروع. وقد صوت لصالح الخطة أعضاء الكتلة الموالية للبلدية إضافة إلى عضوين مستقلين، بينما صوت ضدها ممثلو المعارضة وعضو واحد من الكتلة الموالية نفسها.

وتعهد الرئيس بأن تتضمن الخطة شروطا صارمة على المقاول المنفذ، من بينها غرامات يومية تبلغ 1500 دينار عن كل تأخير يتجاوز 20 يوما عن الموعد المحدد، وإلزامه بالعمل على مدار الساعة في المقاطع القريبة من المدارس والمستشفيات خلال ساعات الذروة. كما نص القرار على تشكيل لجنة متابعة تضم ممثلين عن السكان والتجار، تعقد اجتماعا شهريا لتقييم سير الأعمال. ومن المنتظر أن تطرح مناقصة الأشغال خلال الأسبوع الأول من نيسان، على أن يعلن الفائز قبل نهاية الشهر نفسه.

## الأرصاد تحذر من أمطار غزيرة وسيول في مناطق متفرقة من البلاد

**المركز الوطني للأرصاد الجوية يدعو السكان إلى توخي الحذر وتجنب الأودية والمناطق المنخفضة خلال الساعات الـ٤٨ المقبلة**

تقرير: سلمى الورداني

أصدر المركز الوطني للأرصاد الجوية، صباح اليوم الأحد، نشرة تحذيرية من احتمال هطول أمطار غزيرة ورياح قوية على مناطق متفرقة من البلاد خلال الساعات الـ٤٨ المقبلة، داعيا السكان إلى توخي الحذر وتجنب الأودية والمناطق المنخفضة. وأوضح المركز في بيان مقتضب أن المنخفض الجوي الحالي قد يتسبب في تجمعات مائية مفاجئة في عدد من الطرق الرئيسية والأحياء القديمة.

وقال المتحدث باسم المركز، العقيد المتقاعد في سلاح الجو فهد الزعبلاوي، في تصريح لـ«الراصد اليومي» إن الكميات المتوقعة قد تتجاوز في بعض المناطق ما سجل خلال أمطار عام 2019، مشيرا إلى أن الفرق الفنية في حالة استنفار كامل. وأضاف أن التحذير يشمل بشكل خاص المناطق القريبة من مجاري السيول والمنحدرات الجبلية، حيث يمكن أن تتحول المياه المتدفقة إلى خطر حقيقي على المارة والمركبات.

وأكد الزعبلاوي أن المركز تابع تطور الحالة الجوية منذ يوم الخميس، وأن النماذج الرقمية أظهرت تقاربا كبيرا في توقعاتها، ما دفع إلى رفع مستوى التحذير من «أصفر» إلى «برتقالي» في بعض المناطق. وشدد على أن هذا التغيير جاء بعد تحليل دقيق للبيانات الواردة من محطات الرصد الموزعة على طول الساحل والمرتفعات الداخلية.

من جهتها، أعلنت وزارة الداخلية عن تعليق الدراسة في المدارس والجامعات في المناطق المعنية يومي الاثنين والثلاثاء، على أن يتم تقييم الوضع مجددا صباح الثلاثاء. كما دعت الوزارة سائقي الشاحنات الثقيلة إلى تجنب السير في الطرق الجبلية خلال فترات الذروة، وإلى الالتزام بالتعليمات الصادرة عن غرف العمليات المحلية.

وفي مدينة وادي الحجارة، التي شهدت في عام 2019 أحد أكثر الفيضانات دموية في تاريخها الحديث، بدأت السلطات المحلية صباح اليوم تنظيف مجاري السيول وإزالة المخلفات التي قد تعيق تدفق المياه. وقال رئيس بلدية المدينة، المهندس كمال الدين رشيد عواد، إن فرقا من 120 عاملا و15 آلية ثقيلة انتشرت منذ الفجر، مؤكدا أن «الدروس المستفادة من الماضي لن تذهب سدى هذه المرة».

ويأتي هذا التحذير بعد أسبوع من موجة حر استثنائية سجلت خلالها درجات الحرارة أرقاما قياسية غير مسبوقة في شهر آذار، ما يزيد من احتمال أن تكون التربة الجافة أقل قدرة على امتصاص المياه، وبالتالي أكثر عرضة للانجراف السريع. ويحذر خبراء البيئة من أن هذا التناقض المناخي بين الحر الشديد والأمطار الغزيرة المفاجئة أصبح سمة متكررة في السنوات الأخيرة، ويتطلب استعدادات مختلفة عما اعتادت عليه الأجهزة المحلية.

وتدعو الجهات المختصة المواطنين إلى عدم الاتصال بالطوارئ إلا في حالات الضرورة القصوى، وإلى متابعة التحديثات الرسمية عبر القنوات المعتمدة فقط، محذرة من انتشار أخبار مضللة على وسائل التواصل الاجتماعي قد تثير الذعر بين السكان. ومن المقرر أن يعقد المركز مؤتمرا صحفيا آخر مساء الثلاثاء لتقييم الوضع واستخلاص الدروس الأولية من هذه الموجة.

## مجلس بلدية الينابيع يقر خطة لتوسعة طريق الشاطئ بعد جلسة استمرت 11 ساعة

**المشروع يثير انقساما واسعا بين السكان ويواجه اعتراضات من أصحاب المحال التجارية**

بقلم: رنا الشامي

بعد جلسة ماراثونية استمرت أكثر من 11 ساعة، صوت مجلس بلدية الينابيع مساء الثلاثاء بأغلبية 7 أصوات مقابل 4 على خطة لتوسعة طريق الشاطئ الممتد على طول الواجهة البحرية للمدينة. وتقضي الخطة بتحويل الطريق من مسار واحد في كل اتجاه إلى مسارين، إضافة إلى ممر مخصص للدراجات الهوائية وآخر للمشاة، على أن تبدأ الأعمال في مطلع شهر أيار المقبل وتستغرق نحو 18 شهرا. وقد حضر الجلسة أكثر من 600 شخص، امتلأت بهم القاعة الكبرى وامتد بعضهم إلى الممر الخارجي.

وقال رئيس البلدية المهندس عادل منصور الفرا في كلمته قبل التصويت إن المشروع «ليس ترفا ولا واجهة للصور، بل ضرورة لمدينة خنقتها الاختناقات المرورية كل صيف». وأشار إلى أن عدد المركبات التي تعبر الطريق في ساعة الذروة ارتفع من 1400 إلى 2700 خلال عشر سنوات، وأن الوقت الضائع في الزحام يكلف السكان والتجار خسائر تقدر بملايين الدنانير سنويا. وأضاف أن الخطة تتضمن إنشاء 3 مواقف جديدة للسيارات بسعة إجمالية تبلغ 450 مكانا، وتوفير حافلات صغيرة مجانية تربط بين نقاط الطريق.

في المقابل، عبر عشرات من أصحاب المحال التجارية والمطاعم عن مخاوفهم من أن يؤدي المشروع إلى خنق أعمالهم بدلا من إنعاشها، خصوصا أن أعمال الحفر ستقلص عدد المواقف المتاحة أمام المحال خلال فترة الإنشاء. وقالت ممثلة عن جمعية تجار الشاطئ، خلال مداخلتها، إن «الوعود بالتعويض لا تطعم أسرة في رمضان»، مطالبة بإعفاء المتضررين من رسوم الإشغال المؤقت للأرصفة. وردا على ذلك، أعلن نائب الرئيس أن البلدية ستخصص صندوقا بقيمة 2.5 مليون دينار لتعويض المحال التي تثبت خسارة تزيد على 30 في المئة.

وشهدت الجلسة مداخلات ساخنة من أعضاء المجلس أنفسهم، إذ انتقد العضو المعارض سامي البرقاوي ما وصفه بغياب دراسة مستقلة للأثر البيئي، مشيرا إلى أن أشجار الكينا القديمة التي ستقتلع تشكل حاجزا طبيعيا ضد الرياح الرملية. وطالب بتأجيل التصويت حتى إعداد تقرير بديل، وهو ما رفضه الأغلبية التي اعتبرت أن التأخير يعني تكبيد الخزينة فوائد إضافية على القرض المخصص للمشروع. وقد صوت لصالح الخطة أعضاء الكتلة الموالية للبلدية إضافة إلى عضوين مستقلين، بينما صوت ضدها ممثلو المعارضة وعضو واحد من الكتلة الموالية نفسها.

وتعهد الرئيس بأن تتضمن الخطة شروطا صارمة على المقاول المنفذ، من بينها غرامات يومية تبلغ 1500 دينار عن كل تأخير يتجاوز 20 يوما عن الموعد المحدد، وإلزامه بالعمل على مدار الساعة في المقاطع القريبة من المدارس والمستشفيات خلال ساعات الذروة. كما نص القرار على تشكيل لجنة متابعة تضم ممثلين عن السكان والتجار، تعقد اجتماعا شهريا لتقييم سير الأعمال. ومن المنتظر أن تطرح مناقصة الأشغال خلال الأسبوع الأول من نيسان، على أن يعلن الفائز قبل نهاية الشهر نفسه.